الملف

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

إسرائيل ما بين لبنان وغزّة
جرائم لانهائيّة وإفلات دائم من القانون

كان بنيامين نتنياهو ذئبا في ثياب حمل عندما خاطب اللبنانيين لتحريضهم على بعضهم البعض قائلا "انتم تستحقون ان تعيدوا لبنان الى ايام السلام". كان هذا الرجل، بتاريخه وتاريخ دولته، يخفي خلف العبارات المعسولة لائحة طويلة من الجرائم التي ارتكبها هو واسرائيل في حق اللبنانيين والفلسطينيين طوال عقود من الزمن

عندما نصح رئيس الوزراء الاسرائيلي "كل اب وام في لبنان" ان لا يسمحوا "لهؤلاء بتدمير مستقبلكم اكثر مما دمروا بالفعل"، بدت النصيحة مثيرة للسخرية. اذ ان لبنان، تزامن استقلاله تقريبا مع مباشرة العصابات الصهيونية الاولى ومنذ ثلاثينات القرن الماضي، وضع اللبنات الاولى لمشروع الاحتلال والاستيطان والتهويد في ارض فلسطين التاريخية، مما ادخل المنطقة برمتها في حلقة مفرغة من الصراعات والحروب الاقليمية والانتفاضات والمقاومات.

منذ ما قبل ايامها الاولى، لم تكن الدولة التي يعد نتنياهو باسمها لبنان بالسلام، مشروعا حضاريا ولا واحة تنويرية، ولم تقم على ارض بلا شعب مثلما حاول الغرب تصويرها، وانما بنيت على الكثير من حمامات الدم والمذابح والتهجير والسطو والتزوير، بما يشكل سلسلة لانهائية من الجرائم التي يرقى العديد منها الى مستوى جرائم الابادة او جرائم الحرب سواء في فلسطين او لبنان، وفق القوانين والمعاهدات الدولية. من مجزرة صلحا العام 1948 التي راح ضحيتها نحو 100 من اللبنانيين، والتي ضمت لاحقا الى الاحتلال الاسرائيلي، مرورا بمجزرة "المستشفى المعمداني" التابع للكنيسة الانكليكانية في غزة في تشرين الاول 2023، وصولا الى مجزرة عين الدلب في شرق صيدا في ايلول الماضي، وتدمير احياء سكنية بأكملها في بيروت وضواحيها وبعلبك والجنوب، تكاد جرائم اسرائيل لا تعد ولا تحصى، وهي بالتأكيد ليست نتاج سياسات وقتية او ظرفية، ذلك ان عمرها اكبر من عمر الكيان الاسرائيلي نفسه.

في العام 2013 مثلا، اكتشف الفلسطينيون وجود 66 مقبرة جماعية غير معروفة سابقا تضم رفات مئات الاشخاص قتلوا ما بين عامي 1936 و1948 في اثناء قيام "مؤسسة الاقصى للوقف والتراث" بعمليات ترميم في مقبرة الكزخانة في مدينة يافا. وفي الفترة بين 1937 و1948، يقول "مركز الزيتونة للدراسات" في بيروت، ان عدد المجازر تخطى الـ75، وراح ضحيتها اكثر من 5 الاف فلسطيني.

هذه من مجازر عديدة غير معروفة، ولم يتم تسجيلها ولا معرفة وقائعها، والمعروف منها يكاد لا يحصى. عصابات "الهاغاناه" و"شتيرن" و"الارغون" و"البالماخ" كانت من بين ابرز المتورطين فيها، لكن ما سمي لاحقا باسم "جيش الدفاع الاسرائيلي"، صار هو المنفذ الفعلي للمذابح التي تلت اعلان تأسيس اسرائيل رسميا، علما ان هذا الجيش تشكل من خلال ضم هذه العصابات الى صفوفه.

ماذا يعني ذلك؟ يعني ان العقليات التي استساغت الذبح والاعدامات الجماعية والتفجيرات واقتلاع الناس من بيوتها وقراها، هي التي تسيدت في هياكل الجيش والويته. لهذا، لم يعد شيئا مفجعا بالنسبة الى كثيرين ان هذا الجيش واصل حرفيا الجرائم ذاتها في ما بعد العام 1948، ليس فقط في حروبه ضد جيوش الدول الاخرى، سواء في مصر او سوريا، وانما ايضا في هجماته التي لم تتوقف على المدنيين في كل من لبنان وفلسطين، ومارس عمليات القتل ذاتها، بما في ذلك ضد الآمنين في المساجد والكنائس ومواقع الامم المتحدة مثلما جرى في بلدة قانا الجنوبية،

وفي الاسواق العامة والمدارس. تفخيخ السيارات كانت من "منجزات" العصابات الصهيونية القديمة، وخصوصا "الارغون" و"شتيرن" حيث فجرتا سيارتين مفخختين في سوق حيفا في 6 تموز 1938 مما اوقع 70 قتيلا وجريحا. لم يكن هذا الهجوم الوحيد من نوعه ضد المدنيين في الاماكن العامة. التجرؤ على سفك دماء المصلين ايضا مورس من جانب العصابات ذاتها في القدس وحيفا وغيرها. واضافت العصابات لمسات اخرى، فاستخدمت البراميل المتفجرة في حي "باب العمود" في القدس عام 1947.

جرائم الصهيونية سبقت استقلال لبنان

اسرائيل لم تكن مشروعا تنويريا

يتذكر الناس مجزرة دير ياسين، لكن بالكاد تذكر مذبحة قرية ابوشوشة المجاورة لها والتي راح ضحيتها 50 قتيلا، ونفذها ما يسمى "لواء جفعاتي"، ولا مذبحة الطنطورة ايضا التي خلفت 90 قتيلا. وتتوالى المذابح، في قبيا (1953)، وقلقيلية (1956)، وكفر قاسم (1956)، وصولا الى مذبحة الاقصى الاولى العام 1990، ثم مذبحة الحرم الابراهيمي 1994، ومجازر جنين وغيرها من مدن الضفة الغربية، وفي غزة كمجزرة خان يونس العام 1996، وحي الشجاعية العام 2014، وصولا الى يومنا هذا.

لطالما ربط خبراء وقانونيون دوليون اسرائيل بكلمة الارهاب، منذ نشأتها الاولى، مرورا بمرحلة التأسيس واقامة هياكل الدولة والتي كانت تظهر من خلالها فعليا تجردها من المعايير والمبادئ الاخلاقية والدولية، من خلال ممارسات القتل، بمنة ويسرة، بلا حسيب او رادع.

عندما دخلت العصابات الصهيونية العام 1948 قرية صلحا، المطلة على بنت جبيل، وضمتها اسرائيل لاحقا ضمن "القرى السبع"، اجبرت الاهالي على التجمع في المسجد ووجوههم الى الحائط، ثم اطلقت النار عليهم لتقتل نحو 100 شخص. لم يتبق من القرية اثر، واقيمت على ارضها مستوطنتا يرؤون وافيفيم.

لم يكن لبنان يشكل تهديدا يذكر على الكيان الاسرائيلي الناشئ حديثا، ومع ذلك، فان قوات العصابات دخلت في العام التالي الى حولا، وارتكبت مجزرة جديدة اودت بحياة 90 شخصا، ومن المعتقد ان مناحيم بيغن الذي اصبح لاحقا رئيسا للحكومة، هو من قاد هجوم "الهاغانا".

لم تسلم القرى اللبنانية من الاعتداءات الاسرائيلية التي كانت تتعرض لها حتى قبل انتقال منظمة التحرير الفلسطينية من الاردن الى لبنان. لكن اسرائيل كانت دائما تجد المبررات والذرائع للاعتداء على محيطها: في العام 1982 استغلت حادثة ◄

◄ محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن وبدأت غزو لبنان وصولا الى بيروت، وهو اجتياح تسبب خلال شهوره الثلاثة بمقتل نحو 30 الف شخص. كان لبنان مناسبة للقوات الاسرائيلية لاستخدام اسلحة جديدة من دون ان تكون هناك حاجة اليها كضرورة عسكرية، مثلما فعلت مثلا بالقاء قنبلة فراغية على مبنى سكني في حي الصنائع في بيروت مما ادى الى مقتل 137 شخصا.

في كل الاعتداءات التي كانت تجري ضد لبنان، خلال الاعوام الخمسين الماضية، كانت مقدرات لبنان الاقتصادية ومنشآته، كالمصانع والجسور ومحطات الكهرباء، تتعرض للتدمير والتخريب المتعمد لمنع البلد من الازدهار والتقدم او النهوض. في العام 1968، جاءت قوة عسكرية خاصة من اسرائيل ونفذت اعتداء على مطار بيروت ودمرت 13 طائرة مدنية انتقاما من هجوم نفذه فلسطينيان ضد طائرة اسرائيلية في العاصمة اليونانية اثينا.

ان العديد من هذه الدلائل والاحداث، وتحديدا ما فعلته اسرائيل طوال اكثر من عام في قطاع غزة، ولم تجد اي رادع دولي يذكر لمنعها، ثم بدأت تطبقه في مناطق بيروت والبقاع والجنوب وصولا الى مناطق في الشمال، يحمل بصمات القتل المتعمد وانتهاك القوانين والاعراف الدولية.

في المادة الثانية من "اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها" الخاصة بالامم المتحدة، تشير الى الافعال المرتكبة عن قصد التدمير الكلي او الجزئي لجماعة قومية او اثنية او عنصرية او دينية، وهو ما قامت به اسرائيل فعليا في غزة ولبنان، وذلك مثلا من خلال قتل اعضاء من الجماعة؛ الحاق اذى جسدي او روحي خطير باعضاء من الجماعة؛ واخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا او جزئيا.

اما المادة الثالثة من الاتفاقية فانها تحدد العقوبات على الافعال التالية: الابادة الجماعية؛ التآمر على ارتكاب الابادة الجماعية؛ التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الابادة الجماعية؛ محاولة ارتكاب الابادة الجماعية؛ والاشتراك في الابادة الجماعية. ولم تترك اسرائيل وقادتها في حكومة بنيامين نتنياهو وعصابته من اليمين المتطرف، بالاضافة الى كبار قادة الجيش والمؤسسات الامنية، بندا من هذه البنود لم تتورط في ارتكابه.

يقول حقوقيون ان كل الاتفاقيات المتعلقة بـ"الابادة الجماعية" تنص على انها "جرائم لا تخضع للتقادم، كما ان مرتكبيها لا يستفيدون من الحصانة، ويجب ملاحقة كل شخص ارتكبها او امر بارتكابها من دون النظر الى منصبه، سواء كان حاكما او موظفا عاما او فردا عاديا".

اما "نظام روما الاساسي" الذي تم بموجبه انشاء المحكمة الجنائية الدولية، فانه يعرف الابادة الجماعية على انها "ارتكاب افعال معينة على نطاق موسع، يتم تنفيذها بقصد القضاء على مجموعة، كليا او جزئيا، بناء على هوية هذه المجموعة القومية او الاثنية او العنصرية او الدينية".

اليس ذلك ما تفعله اسرائيل حاليا؟ لكن ما من جهة دولية تمكنت و/او حاولت معاقبة مسؤول اسرائيل بشكل جدي. بحسب اتفاقيات جنيف، يفترض على الدول ان تبحث عن الاشخاص الذين يعتقد انهم ارتكبوا، او امروا بارتكاب انتهاكات جسيمة، وان تحاكمهم او تقوم بتسليمهم.

من بين جرائم الحرب، ما يتم تعريفه في القانون الدولي بـ"التهجير القسري"، وهو بالضبط ما قامت به اسرائيل علانية وبشكل متكرر طوال في انحاء قطاع غزة، حيث كانت تجبر مئات الالاف على النزوح مرارا وتكرارا من اكثر من مدينة ومنطقة، ثم بدأت تطبقه في لبنان، وخصوصا في حق القرى الواقعة في الجنوب، عبر تهديد سكانها، وتشديد

جريمة غزة

- **حجم الدمار الناتج من الهجوم الاسرائيلي على غزة يقدر بنحو 40 مليون طن.**
- **الاحتلال اسقط اكثر من 70 الف طن من القنابل على غزة.**
- **نحو 5 الاف صاروخ استخدم لخرق عمق الارض وصولا الى 20 مترا.**
- **المفقودون تحت الانقاض نحو 20 الف شخص.**
- **اكثر من 300 الف وحدة سكنية دمرت.**
- **اكثر من 70% من غزة دمرت.**
- **10 الى 15% من الذخائر الملقاة لم تنفجر.**

القصف على مناطقهم، لابعادهم وارفاق ذلك بانذار بالا يعودوا.

يشير مصطلح "التهجير القسري" الى الاخلاء غير القانوني لمجموعة من الافراد والسكان من الارض التي يقيمون عليها، وذلك لاغراض سياسية او عرقية او دينية او لاغراض اخرى، وهو ما يندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية.

من الواضح ان الكثير مما فعلته اسرائيل، بما

سلسلة لانهائية من الاعتداء على لبنان

الجيش ورث العصابات الصهيونية

في ذلك تفجير اجهزة "البيجر" والاتصالات اللاسلكية بمحاولة قتل الاف اللبنانيين، بما في ذلك من هم من المدنيين، دفعة واحدة، بالاضافة الى ملاحقة سيارات الاسعاف والدفاع المدني واستهدافها بشكل مباشر، الى جانب الحاق اضرار متعمدة بالمستشفيات والمراكز الطبية، هي من بين الافعال التي بالتاكيد لا تتوخى الحد من المعاناة خلال الحرب.

حتى في ما يتعلق بقواعد الصليب الاحمر الدولي، فان اسرائيل في وضعية المنتهك الواضح، بما في ذلك "القاعدة 129" التي تحظر على الاطراف في نزاع مسلح دولي او غير دولي، ترحيل او نقل السكان المدنيين قسرا، بصورة كلية او جزئية، من ارض.

الم تجعل الممارسات الاسرائيلي طوال الشهور الـ12 الماضية، نحو مليوني فلسطيني، واكثر من مليون لبناني، في حالة تهجير قسري؟ الا تحاول اسرائيل قطع وسائل الحياة عنهم (غذاء ومياه ودواء وطبابة)؟ بالاضافة الى ارهابهم ببطشها العسكري من خلال قصف اماكن سكنهم بالاف الاطنان من القنابل والصواريخ، متجاهلة بذلك كل القوانين والمبادئ الدولية التي اشرنا اليها؟ الا تساهم اسرائيل في تعزيز شريعة الغاب، وفرضت على مئات ملايين الناس حول العالم، بما في ذلك الزعماء السياسيون والقانونيون، مشاهدة جرائمها على مدار الساعة وعلى الهواء مباشرة، وتحدت ايا كان ان يحاول ايقافها؟

اسرائيل تشعر بالحصانة السياسية التي توفر لها. هناك اكثر من 50 فيتو (حق النقض) استخدمته الولايات المتحدة خلال 50 سنة لحمايتها في مجلس الامن الدولي. مع ذلك، فان الثابت الان ان جرائم اسرائيل ليست جديدة، وهي لم تخرج عن طورها في 7 تشرين الاول 2023، وانما هذا جوهر سلوكها منذ ما قبل العام 1948، وكانت وقتها تسير فيه من خلال عصاباتها، وتقوم به الان باسم الدولة المحكومة بعصابة جديدة يقودها نتنياهو، ولا تزال تتوهم ان "شرعية" وجودها، لا تستقيم الا في ظل حمامات الدم من حولها.